

ورقة خلفية رقم (3)

الفقر النقدي في فلسطين كأحد أبعاد الفقر متعدد الأبعاد

إعداد نجيبه مرار/معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). 20 تموز 2022

المقدمة:

-1

تعود جذور الفقر لأسباب معقدة وبنوية في الحالة الفلسطينية، وعليه من الأهمية التفكير بإطار مفاهيمي ومنهجي مختلف وشامل للنظر الى الظاهرة، مع الاخذ بعين الاعتبار المؤشرات العالمية لقياس الفقر لكن دون الاستكانة لها، كمان أن قياس الفقر في سياق رقمي نسبي أو نقدي فقط بمعزل عن أشكال الحرمان المختلفة والتي تؤطر للظروف الشمولية للأسرة الفلسطينية سيبقيه قاصرا.

وإذا ما نظرنا الى قصور السياسات الاجتماعية والتنمية والاقتصادية واعتمادها على التمويل الدولي على مدى السنوات العشرين الماضية، لم تؤشر الى تراجع في معدلات الفقر بل يبقى هذا المؤشر غير ثابت قياسيا خاصة ان الازمات التي تعيشها الأراضي الفلسطينية المحتلة ترفقها وبوتيرة تختلف ضمن بنية الازمة وشدتها على الأراضي الفلسطينية. ومع قصور تلك السياسات تبقى الاسر هي من تجد ملاذا لها للخروج من دائرة الفقر بالولوج الى سوق العمل غير الرسمي، وهنا تجدر الإشارة أن الانكشاف في الفقر ربما يتبعه دوائر عمل خطرة عديدة، منها عمالة الأطفال والعمل في المستوطنات.

كما يرتبط الفقر بالحالة الفلسطينية بمعطيات وأبعاد متنوعة كارتباط ظاهرة الفقر بالحيوسياسية الفلسطينية، وغالبا لا يتم أخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار. ويرتبط أيضا مفهوم الفقر بهشاشة السوق الإنتاجية – السوق الرسمي المشغل الرئيسي باعتباره سوق خدماتي استهلاكي. بالمقابل ما زالت السياسات والاستراتيجيات نحو السوق غير الرسمي بحاجة الى مزيد من التمحيص باعتباره حسب المعطيات المحلية سوق تتعدد فيه أنماط الإنتاج والمهن والحرف.

وللتوضيح ستركز هذه الورقة على مؤشرات الفقر النقدي حسب مفهوم الفقر متعدد الأبعاد، كما تم نقاشه في الدراسة التي تم إصدارها من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2017 كدراسة مرجعية مفاهيمية¹.

حيث يعد الفقر النقدي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي يتم من خلالها قياس الفقر متعدد الأبعاد.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين، 2017: النتائج الرئيسية. رام الله فلسطين.

- بالرجوع إلى الدراسة التي تم إصدارها من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2017، يعرف مؤشر الفقر النقدي بأنه: تعتبر الأسرة محرومة إذا متوسط استهلاكها الشهري أقل من خط الفقر النقدي الوطني.
- الوزن المخصص لهذا المؤشر 20 % من مجموع الأوزان لأبعاد مفهوم الفقر متعدد الأبعاد.
- الفقر الوطني: هو الحد من الدخل الذي يغطي الاحتياجات الأساسية بالإضافة إلى خدمات الرعاية كالصحة والتعليم والنقل والمواصلات، ويقدر خط الفقر الوطني بـ 2470 شيكل شهريا لأسرة مكونة من خمسة أفراد.
- الفقر الشديد أو المدقع: هو الحد من الدخل الذي يغطي الحاجات الأساسية من المأكل والملبس والسكن، ويقدر بمبلغ 1970 شيكل شهريا لأسرة مكونة من خمسة أفراد.

2- مؤشرات وملامح عامة حول واقع الفقر في فلسطين

تظهر نتائج مسح الانفاق والاستهلاك للأسر في فلسطين عام 2017 الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني النتائج الخاصة بملامح الفقر في فلسطين²، حيث أشارت أن نسبة الفقر بين الأفراد بلغت 29.2 % في فلسطين حسب مستويات الاستهلاك، وكانت 13.9 % في الضفة الغربية و 53 % في قطاع غزة.

كما تشير أن نسبة الفقر حسب الدخل كما يلي، يبلغ نسبة الأفراد الفلسطينيين الذين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني (2470 شيكل) حوالي 41.1 %، بينما كانت في الضفة الغربية 24 % و 67.6 % في قطاع غزة، أما حسب خط الفقر المدقع (الشديد) 30.3 % من الفلسطينيين يقل دخلهم عن هذا الخط، 15.1 % في الضفة الغربية و 53.9 % في قطاع غزة. وعند مقارنة نسبة الفقر حسب أنماط الاستهلاك الشهري نجد أن خلال العام 2011 كانت النسبة 25.8 % وارتفعت خلال العام 2017 لتصل إلى 29.2 % . ولا بد من الإشارة أن معدلات الفقر ترتفع بارتفاع حجم الأسرة، على سبيل المثال تصل نسبة الفقر إلى 61.1 % للأسر المؤلفة من 10 أفراد، في حين أدنى نسبة انتشار كانت بين الأسر المكونة من 2-3 أفراد وبلغت 11.8 % وذلك خلال العام 2017.³

قراءة في ملامح الفقر:

تظهر دراسة خريطة الفقر ونتائجه أهمية لتضمين مؤشرات إضافية تكون صورة لبيئية الفقر في سياق الجيوسياسية الفلسطينية⁴ خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مؤشرات هيمنة الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني، بجانب السياسات الممارسة من عزل وحصار كما غزة، ومنطقة الأغوار والتجمعات في مناطق "ج"، والقرى والتجمعات المحاذية للاستيطان والقدس والتجمعات المعزولة خلف جدار الفصل العنصري.

²الجهاز المركزي للإحصاء... المرجع السابق

³ الجهاز المركزي للإحصاء... المرجع السابق

⁴المقصود بالجغرافية السياسية - جيوسياسية: الشذمة والتجزئة بين المناطق الفلسطينية المختلفة، المناطق الفلسطينية حسب اتفاقية أوسلو أ ب ج ، الأغوار الفلسطينية، مناطق خلف الجدار، القرى والتجمعات السكانية الواقعة المحاصرة بالتجمعات الاستيطانية ومعسكرات الاحتلال العسكرية، الخ.....

وما يعيد النقاش لانكشاف الحالة الفلسطينية للأزمات المختلفة وبوتيرة تختلف ضمن بنية الازمة وشدتها على الأراضي الفلسطينية، تلك المرتبطة بجائحة كورونا وعواقبها الاقتصادية والتي فاقت من الفقر والبطالة. فمنذ أواخر العام 2019 بدأت التدابير الوقائية التي قامت الحكومة الفلسطينية بفرضها من أجل الحد من انتشار الفيروس بين الأفراد، حيث ساهمت القيود المفروضة على الأفراد والأنشطة الاقتصادية بشكل مباشر في تدني مستويات العمالة والدخل للأفراد نتيجة لتلك الاغلاقات بشكل جزئي أو كلي، وارتفاع أسعار العديد من المواد الغذائية مما أدى الى تناقص القوة الشرائية وما لها من تبعات اقتصادية تحول دون توفير المقومات الأساسية للبقاء خارج دائرة الفقر، ولكن نظرا لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لتفشي الجائحة ظهرت فئة جديدة من العمالة الذين خسروا مصدر دخلهم بشكل جزئي أو كلي ضمن فئة الفقراء الجدد بسبب تفشي الجائحة⁵.

تشير معطيات مسح الانفاق والاستهلاك عام 2017، أن أفراد الأسر التي تعتمد على التحويلات والمساعدات هي الأكثر عرضة للفقر، والفئة الثانية التي تليها تعتمد في دخلها الرئيسي على رواتب من القطاع الخاص بنسبة 29%، أما نسبة الفقر بالنسبة للأسر التي تعتمد في دخلها على القطاع العام في رواتبها حوالي 26%. وتظهر الدراسة نفسها انخفاض الفجوة بين الفقراء والأغنياء عام 2017 مقارنة مع العام 2011، وأيضا انخفاض اللامساواة خلال العام نفسه مقارنة مع العام 2011، حيث نجد أن الأغنياء في الضفة الغربية يعتبرون أغنياء جدا والفقراء في غزة يعتبرون فقراء جدا، وعليه تكون الفجوة على مستوى فلسطين أكبر⁶.

ففي أثناء جائحة كورونا تم بناء مشاريع مؤقتة بهدف تعزيز الحماية الاجتماعية للأفراد بهدف التعافي الاقتصادي لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر، ومع قصور تلك المشاريع يتطلب هذا أهمية لزيادة الانفاق على برامج شبكات الأمان الاجتماعي، وتوفير تمويل إضافي بهدف تعزيز مساهمة تلك البرامج في صمود الأسر الفقيرة والمتضررة نتيجة للجائحة⁷. كان التركيز بشكل أساسي على توفير الأمن الغذائي من خلال توزيع السلاسل الغذائية على الأسر الفقيرة، ومنها سلعا زراعية بالتعاون مع وزارة الزراعة لتوفير الأشتال المناسبة. تشير دراسة للبنك الدولي عام 2020 أن حوالي 100 ألف عامل وقعوا بالفعل في براثن الفقر نتيجة لتلك القيود والاعلاقات، وقام أكثر من 120 ألف عامل فلسطيني وصاحب منشأة صغيرة بتقديم مساعدة عاجلة من وزارة العمل بهدف التعافي الاقتصادي من أضرار الجائحة سريعا. وكانت الأسر الفقيرة التي تترأسها نساء الأكثر عرضة لمواجهة التحديات الناتجة عن القيود والاعلاقات والتبعات الاقتصادية للجائحة، بالإضافة إلى التبعات

⁵UNESCO, 2021. COVID-19 learning losses: rebuilding quality learning for all in the Middle East and North Africa. UNESCO: Paris

⁶مرجع تم ذكره سابقا: تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

⁷البنك الدولي. 2021. تقرير المراقبة الاقتصادية الفلسطيني المقدم الى لجنة الارتباط الخاصة. يمكن الوصول اليه عبر الرابط التالي:

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/673241636127238194/pdf/Executive-Summary.pdf>

الاجتماعية كتهرض النساء والأطفال إلى العنف الأسري، مما فاقم الحاجة لوجود أنظمة الحماية الاجتماعية التي تخفف من حدة تلك التبعات⁸.

كما صنفت مجموعة التقييم المستقلة التابعة للبنك الدولي برنامج التحويلات النقدية على أنه برنامج على مستوى عال من كفاءة التوجيه والنجاح في الحد من الفقر المدقع وهو جيد التوجه وقابل للتوسع، وعلى صعيد تقييم التكاليف والمنافع حقق نتائج مؤكدة، وقد أتاح هذا البرنامج الفرصة للسلطة الفلسطينية توحيد وتنسيق ومواصلة تطوير نظام المساعدة الاجتماعية مقارنة مع الأنظمة والبرامج السابقة. ويوجد حالياً أكثر من 110 ألف أسرة معيشية مسجلة ومشمولة بتغطية برنامج التحويلات النقدية. وتقدر 80% يعانون من الفقر المدقع، و87 سنتاً من كل دولار من هذه التحويلات يتوجه للجهود الرامية لسد فجوة الفقر. ويصنف برنامج التحويلات من ضمن برنامج تحويلات نقدية في العالم. ويمكن هذا البرنامج بفعل نظام المعلومات الإدارية من تحديد الأشخاص الأكثر تضرراً بفعل كورونا وذلك بسرعة وكفاءة، وليس هناك أي حاجة لإضاعة الوقت في تصميم وتطوير أنظمة جديدة⁹.

لكن من المكان بأهمية التنويه أن تقييم البنك الدولي هذا بحاجة إلى مزيد من النقاش، حول أثر هذا النظام الكفؤ على حياة الفقراء في الانعتاق من فقرهم، وباتجاه تمكنهم من الوصول لحياة كريمة، فكفاءة النظام لا تؤثر للأبعاد الإنسانية والحقوقية للفقراء كما تناولها التقرير، وهو الأهم.

3- الخطط الاستراتيجية القطاعية لتطوير قطاع التنمية الاجتماعية:

توصلت نتائج المراجعات المختلفة للخطط الاستراتيجية الوطنية والقطاعية لغياب أي خطط عابرة للقطاعات تخص مكافحة ومجابهة الفقر في الحالة الفلسطينية، بينما تتوفر هنالك برامج خاصة بمكافحة الفقر ضمن خطط عمل وزارة التنمية الاجتماعية.

مع العلم أن مراجعة استراتيجية قطاع التنمية المحدث 2021-2023، ما زال مبكراً من الناحية المعرفية والبحثية، كذلك من الصعب تحليل ما تقوم به الوزارة في الفترة الأخيرة من إصلاحات لنظام الحماية الاجتماعية بإنشاء نظام السجل الاجتماعي وإدارة الحالة والمتابعة والتقييم وربطها مع الأهداف المقترحة، حيث كلها سياسات مستجدة لم يسفر عنها نتائج تتعلق ببنية الفقر النقدي أو الأحوال المعيشية للأسر الفقيرة وانعتاقهم من دائرة العوز والفقر.

بشكل محدد، تناولت هذه الخطط ثلاثة أهداف استراتيجية لقطاع التنمية الاجتماعية كما يلي:

1- الهدف الأول: الحد من الفقر.

⁸ المرجع السابق

⁹ المرجع السابق

2- الهدف الثاني: إزالة كافة أشكال التهميش والاقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني.

3- الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التماسك الاجتماعي.

تستند وزارة التنمية الاجتماعية على تحقيق أهدافها الثلاثة من خلال أربعة برامج ومشاريع عدة مكونها التمويل الرئيسي المساعدات الدولية. وعليه سيتم تحليل هذه البرامج ارتباطاً بالأهداف أعلاه:

- **برنامج التحويلات النقدية** يعد أحد أهم برامج المساعدات النقدية الذي تقدمه وزارة التنمية الاجتماعية، وهو يهدف إلى تعزيز قدرة الأسر المستفيدة من سد احتياجاتها الأساسية، وهو موجه بشكل عام محدد للأسر التي تقع تحت خط الفقر المدقع والأسر المهمشة التي تقع بين خط الفقر الوطني والفقر المدقع، ويتم توجيه الأولويات للأسر التي تضم أشخاصاً من كبار السن أو ذوي الإعاقة أو الأيتام أو النساء اللواتي يترأسن أسر. وتم تحديد موازنة لهذا البرنامج حوالي 500 مليون شيكل سنوياً، وتبلغ نسبة مساهمة الحكومية حوالي 60% والاتحاد الأوروبي 40%.
- حسب وزارة التنمية الاجتماعية يواجه برنامج التحويلات النقدية تحدي أساسي يرتبط بالتمويل الدولي، كما يحتل هذا البرنامج 70% من موازنة الوزارة السنوية، وتوضيحا لذلك هناك إشكاليات واجهت آلية الصرف من حيث الالتزام الدائم بها واستمراريتها. مع العلم أن برنامج التحويلات النقدية يقوم على تقديم أربع دفعات مالية سنوياً لكل أسرة مستفيدة، ويتراوح مبلغ الدفعة حوالي من 250-600 شيكل شهرياً¹⁰.
- **وعند تشخيص الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية** نجد أن نسبة الأسر المستفيدة في غزة حوالي 66%، بينما كانت النسبة 34% في الضفة الغربية. بينما تظهر نتائج الدراسات أن حوالي 85% من الأسر المستفيدة هي من برنامج التحويلات النقدية تقع تحت خط الفقر الشديد خلال عامي 2018 و2019. بلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية والتي ترأسها امرأة 45,017 أسرة، شكّل قطاع غزة حوالي 57% من إجمالي هذه الأسر، بينما الضفة الغربية حوالي 43%. أما عند تشخيص الأسر المستفيدة حسب التجمع نجد أن 53% من الأسر المستفيدة تسكن في المدن، فيما حوالي 26% من القرى والأرياف، وتسكن النسبة المتبقية 21% في المخيمات. وحول حالة اللجوء تظهر البيانات أن حوالي 66% من الأسر المستفيدة في قطاع غزة هي أسر لاجئة، على العكس فمعظم الأسر المستفيدة في الضفة غير لاجئة. وحسب حجم الأسرة، معظم الأسر المستفيدة هي أسر كبيرة العدد تتكون من أكثر من أربعة أفراد، و فقط 14% فقط من هذه الأسر مكونة من فرد واحد. ومعظم الأسر التي تتلقى مساعدات يترأسها رب أسرة يعمل بأجر غير منتظم، ويشكلون ما نسبته حوالي 80% من إجمالي أرباب العمل. أما فيما يخص المستوى التعليمي نجد أن هنالك علاقة عكسية بين تعليم رب الأسرة وإمكانية الانتقال إلى داخل خط الفقر¹¹.

¹⁰وزارة التنمية الاجتماعية. 2019. التقرير الإحصائي السنوي لعام 2019. رام الله فلسطين.

¹¹المرجع السابق

- **التمكين الاقتصادي:** برنامج يسعى بشكل أساسي إلى تحويل الحالات الفقيرة من حالة الإغاثة والاعتماد على المساعدات إلى حالة التنمية والاستقلالية الاقتصادية بهدف الخروج من دائرة الفقر من خلال توفر منح وقروض لمشاريع صغيرة. وحسب وزارة التنمية الاجتماعية يعد عدد المستفيدين من هذا البرنامج محدوداً، بالرغم من أهميته الفعلية في تمكن الأسر الفقيرة من الخروج من دائرة العوز والفقر إذا ما تم مقارنته ببرنامج التحويلات النقدية.
 - وفي العام 2019 تم تأسيس المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي (تمكين) بموجب قرار بقانون رقم (1) لسنة 2019م، حيث نصت المادة رقم 4 أن المؤسسة تستهدف في برامجها وتدخلاتها الفئات الآتية: الأسر الفقيرة، والشباب والخريجين، والعاطلين عن العمل، والنساء المنتجات والفقيرات والمهمشات، والأسر التي ترأسها نساء، والعاملين والعاملات في المستوطنات، والمزارعين والصيادين الفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة، والرياديين والمبدعين وأصحاب التميز المهني، بجانب فئات أخرى يرون بإمكانية اضافتها ضمن رؤية المؤسسة¹².
 - وعند مراجعة تقارير المؤسسة تبين بياناتها أن هناك مشاريع تنفذها المؤسسة وتطرح انها وفرت 355 وظيفة بشكل عام يبقى ضمن الفترة القصيرة لعمل المؤسسة من المكان بصعوبة تقييم عملها فيما يتعلق بالدور الذي تلعبه في خفض نسب الفقر النقدي، وفي مدى تأثيرها على انعتاق الاسر الفقيرة من دائرة الفقر.
 - **المساعدات الغذائية:** برنامج يقدم مساعدات غذائية عينية للأسر الفقيرة، وذلك بتوفير الأمن الغذائي لهم، وهذا البرنامج بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي WFP، وذلك من تقديم بطاقات تموين الكترونية E-VOUCHER ويمكن الأسر الفقيرة من شراء المواد الغذائية الضرورية.
 - من الممكن الاستنتاج أن هذا البرنامج لا يحمل أي صفة مرتبطة بسياسات تمكن الفقراء من السيادة على غذائهم وتمكنهم من العيش بكرامة.
 - **المساعدات الطارئة:** يستهدف هذا البرنامج الحالات الفقيرة التي تتعرض لهزات أو لأية أحداث طارئة غير متوقعة وتصرف مرة واحدة للأسرة خلال العام. هذا البرنامج لا يلبى الحدود الدنيا للأسر الفقيرة، وإنما يسد احتياج لحظي مؤقت.
- وللوقوف بشكل تحليلي أعمق حول تلك البرامج، قامت الاستراتيجية الوطنية للتحويلات النقدية بتعريف التحويلات النقدية بوصفها الأداة الرئيسية للمساعدة الاجتماعية من أجل تحديد مكافحة الفقر، وتحول هذا البرنامج إلى برنامج شبكة أمان اجتماعي وطني. لكن ضمن خطة الاستجابة الفلسطينية لمواجهة الجائحة، تم التركيز على مساندة الفقراء من الأسر المعيشية والعمال، والتدخلات اللازمة تجلت في توفير الحماية الكافية للتخفيف من المعاناة، مثل برامج التشغيل المؤقت، وتقديم المساندة للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر التي تضررت بشدة لضمان تسريع التعافي على المدى القريب، والبرنامج الأهم: هو التحويلات النقدية الطارئة للأسر المعيشية الأكثر فقراً، والأسر المعرضة للانجراف نحو الفقر جراء فقدانهم لوظائفهم ومصدر كسب رزقهم.

¹² لمزيد من المعلومات حول القرار بقانون يمكن العودة رابط المقتفي:
<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17118>

هذه الاستجابة أعلاه لا تعكس التوجه بالتحول إلى برنامج شبكة امان اجتماعي وطني، ويبقى السؤال الى أي حد انعكس التحول من الشؤون الاجتماعية الى التنمية الاجتماعية من الطابع الاغاثي الى الطابع التنموي، ومن طابع المساعدات الغذائية والمساعدات الإنسانية الى سياسات تمكن الفقراء من العيش الامن والإنساني والأخلاقي، والانتقال من مؤشرات كمية رقمية الى نوعية تدخل في عمق الحياة وتفاصيلها.

وللمزيد من النقاش حول التساؤلات أعلاه، من المهم البناء على الآليات المرتبطة بنظام المعلومات البرمجية التي تمتلكها وزارة التنمية الاجتماعية، والتي تعد بوابة موحدة للمساعدات يمكن تفعيلها بهدف تنظيم ومتابعة وضبط الية توزيع الخدمات والمساعدات النقدية الموزعة داخل الأراضي الفلسطينية، وتطوير منظومة عملها بمعطيات اضافية نوعية تؤسس لأرضية سياساتية لمجابهة الفقر¹³.

4- تحليل الفجوات المستقبلية والتوجهات الاستراتيجية وأهدافها (2023-2030)

واستكمالاً لتحليل الفجوات لا بد من تقديم تساؤلات إضافية ترتبط بتحليل الفجوات، من حيث مدى تعاطي مؤشر الفقر النقدي مع مؤشرات رئيسية في الحالة الفلسطينية لقياس الفقر ضمن مفهوم الفقر متعدد الأبعاد لمحددات أساسية كبعد الإقصاء والتهميش، خاصة المناطق الجغرافية المتأثرة بممارسات الاحتلال اليومية، وبعد الانكشاف لكل ممارسات الاستغلال والعنف، بجانب المؤشرات النفسية. ويمكن القول إن هذه المؤشرات لا يمكن قياسها من خلال هذا المؤشر. كما يستثني هذا المؤشر البعد النوعي التفصيلي لحياة الفقراء، وهي لا تقل أهمية عن المؤشرات العامة الرقمية والتي بحاجة الى مزيد من التفاصيل.

وبخصوص برامج المساعدات الغذائية، كبرامج لمعالجة الفقر تركز على مفهوم الأمن الغذائي مما يعزز من الاعتمادية لدى الفقراء ويقصي مفهوم السيادة الغذائية.

ومن الفجوات التي من المهم التنويه اليها أيضاً إدراج مؤشرات كفقر الاطفال وقياسه، ودلالات رصد الفقر داخل الأسرة نفسها فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي والإعاقة وقضايا توريث الفقر، كما يمكن الإشارة إلى تقاطعية الفقر مع العديد من الظاهر الاجتماعية التي تحيط بالأسر كالعنف والتزويج المبكر والتسرب من التعليم.

أظهرت نتائج التحليل للخطط الاستراتيجية لقطاع التنمية الاجتماعية للعديد من القضايا المرتبطة بالسياسات والأهداف لبعده الفقر النقدي والتي تم تظهيرها ومقارنتها بأهداف التنمية ومؤشرات الحماية الاجتماعية حسب مفهوم الفقر متعدد الأبعاد، وصولاً لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة 2030 (SDGs)¹⁴ والمرتبطة بالفقر النقدي، حيث ترتبط التحديات الرئيسية:

¹³ حسب قرار صادر عن رئاسة الوزراء بتاريخ 2017/1/24 باعتماد البوابة الموحدة للمساعدات الاجتماعية في فلسطين لمزيد من المعلومات حول مؤشرات التنمية المستدامة يمكن العودة الى https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/uploads/tr_lmwsht_lmy_l_hdf_wgyl_kht_ltnmy_lmstdm_lm_2030.pdf الرابط¹⁴

- **الفجوة في بنية نظام الحماية الاجتماعية**، وما ينتج عنها من إعادة توريث الفقر؛ كانتقال الفقر من جيل إلى جيل ضمن حلقة مفرغة، مما يسبب انعدام المساواة بين الافراد، خاصة فقر الأطفال المرتبط بالمستوى التعليمي لرب الأسرة ومؤشر الثروة، كنتيجة لمحدودية تغطية برامج الحماية الاجتماعية¹⁵.
- **الفجوة في حماية الأسواق المحلية**، والذي يأتي على حساب الفقراء مما يولد أوجه مختلفة للاستغلال يؤدي في النهاية إلى مزيدا من حالة الافقار للأسر الفقيرة وانكشاف أسر أخرى للفقر.
- **الفجوة في قراءة الفقر** وقياسه في القطاع غير المنظم ما زالت غائبة، مما يؤدي إلى فجوة إضافية لقياس الفقر متعدد الأبعاد في هذا القطاع، خاصة أن العديد من الفقراء ينخرطون للعمل في القطاع غير الرسمي.
- **الفجوة في قصور التزام القطاعات التشغيلية الأساسية** وخاصة القطاع الخاص اتجاه الفقراء وحمايتهم

الأهداف الاستراتيجية، النتائج المتوقعة، والسياسات المرتبطة بها خلال الأعوام (2023-2030)

الهدف الاستراتيجي الأول: نظام حماية اجتماعية شامل ومتكامل لكافة الفئات المهمشة والفقيرة.

يرتبط هذا الهدف بفجوة بنية نظام الحماية الاجتماعية الفلسطينية من حيث ارتكازه على برامج مساعدات نقدية مباشرة أو اغاثية، بجانب اعتماد تلك البرامج على التمويل الدولي بشكل أساسي.

كما يرتكز هذا الهدف مع الرؤية الاستراتيجية لأهداف التنمية المستدامة وتحديد الهدف الأول التخلص من الفقر، والثاني المرتبط بالقضاء على الجوع وتعزيز الزراعة المستدامة، والعاشر الحد من انعدام المساواة.

يرتبط هذا الهدف مع مؤشر الفقر النقدي، يمكن صياغة هذا الهدف كميًا من خلال تقليل نسبة الأسر المحرومة بفعل هذا المؤشر بمعدل 6 % حتى عام 2030.

يمكن صياغة هذا الهدف كميًا من خلال رفع نسبة التغطية لبرامج الحماية الاجتماعية لتصل نسبة 100 % للأسر التي تقع تحت خط الفقر الشديد، و80% للأسر التي تقع تحت خط الفقر. مع العلم بأن التوزيع النسبي للأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية فقط في الأراضي الفلسطينية حسب خطوط الفقر لعام 2020 حوالي 86% للأسر الواقعة تحت خط الفقر المدقع، و7.7% للأسر الواقعة بين خطي الفقر والفقر المدقع، و6.4% للأسر فوق خط الفقر الوطني¹⁶.

النتيجة: تطوير برامج الحماية الاجتماعية لتكون أكثر فعالية وملاءمة للفئات المستهدفة (الفقراء الحاليين والأسر المنكشفة للفقر).

¹⁵ اسكوا. 2017. التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد. بيروت
¹⁶ وزارة التنمية الاجتماعية، 2021، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2020. رام الله - فلسطين.

- إطار سياساتي لبناء صندوق تضامني (تعاضدي) لتمويل مستدام لبرنامج التحويلات النقدية، لسد الفجوات التمويلية باتجاه الاعتماد على الذات.
- تفعيل وتطوير الانظمة والقوانين ضمن فترة زمنية لا تتعدى العام، لتك التي تحمي الفئات الفقيرة والفئات المنكشفة للفقير، كمناعة تحد من انزلاقهم الى ماتحتخطالفقر، مثل إعادة الاعتبار لقانون التأمينات الاجتماعية، وإعادة الحوار بخصوص قانون الضمان الاجتماعي حيث يعد هذين القانونين ركائز أساسية لنظام الحماية الاجتماعية في فلسطين
- انشاء المنصة الوطنية الفلسطينية للتضامن الاجتماعي لتحقيق مبدأ الاستقلال المالي وتفعيل دور التضامن الاجتماعي للمساهمة في تحقيق التنمية عبر استنهاض الطاقات الاجتماعية والإنسانية الكامنة من موارد وثقافة وقيم ومعتقدات اجتماعية وأمن وبنى سياسية ومنظمات وعناصر قوة، وتحرير الطاقات والمبادرات الفردية، والتطوع والرأس المال الاجتماعي وما فيه من خبرات وكفاءات وطاقات، في إطار من المسؤولية المجتمعية، عبر تعزيز الشراكات المجتمعية مع القطاع الخاص والأهلي. حيث ستقوم هذه المنصة على احداث روابط اقليمية ودولية مع الشعب الفلسطيني في الشتات، وانجاز برامج من شأنها ان تجعل من الشتات الفلسطيني مساهما اساسيا في بناء التنمية الاجتماعية في فلسطين.
- توفير ارضية حماية اجتماعية تدريجية مستجيبة للصددمات من خلال توفير مخصصات اجتماعية للفئات المهمشة مثل كبار السن والأشخاص ذوي الاعاقة... سياسات لتطوير برنامج المساعدات الغذائية وربطه مع سياسة سيادة الغذاء، ضمن شراكة مجتمعية للحد من أشكال الحرمان المختلفة، وذلك بالتعاون مع الغرف التجارية والصناعية والزراعية.
- سياسات تساهم في الحماية الاجتماعية تضمن بناء قدرات الفقراء على الصمود والحد من تعرضهم للأزمات المختلفة، خاصة تلك المرتبطة بالأسعار وتوفر السلع الغذائية الأساسية.
- تفعيل نهج الترابط بين البرامج التنموية التي تهدف إلى بناء قدرات الأسر الفقيرة والمهمشة من اجل تمكينها لتحسين مستوى معيشتها والمساعدات الإنسانية من خلال تعزيز التنسيق الكامل بين كافة الأطراف الحكومية والمؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدنيمن أجل زيادة تغطية برامج الحماية الاجتماعية
- تطوير دليل خاص بالسياق الفلسطيني يتضمن مؤشرات كمية ونوعية للفقير النقدي كحد أبعاد مفهوم الفقر متعدد الأبعاد، يؤدي الى توفير معطيات لتطوير السياسات الخاصة ببرامج التنمية والحماية الاجتماعية.
- تعزيز وتطوير دور السجل الوطني الاجتماعي وإدارة الحالة ونظام الرصد والتقييم الذي يتم انشاءه داخل الوزارة والبناء عليه بشراكة واسعة ليكون سجلا وطنيا يشمل على مؤشرات ومعلومات نوعية وكمية حول الفقراء والمهمشين والمنكشفين الجدد جراء الازمات ضمن متغيرات النوع الاجتماعي والاعاقة والطبقة والجغرافية السياسية.

الهدف الثاني: حزمة من سياسات التمكين الاقتصادي نحو توفير فرص عمل مستدامة لمعالجة الفقر والتهميش

يرتبط هذا الهدف مع مؤشر الفقر النقدي، يمكن صياغة هذا الهدف كميًا من خلال تقليل نسبة الأسر المحرومة بفعل هذا المؤشر بمعدل 6 % حتى عام 2030.

يرتبط هذا الهدف ببنية برامج التنمية الاجتماعية التي لا تؤدي إلى توفير فرص عمل مستدامة، وكذلك ترتبط بفجوة الحماية في القطاع غير المنظم بجانب قصور التزام القطاعات

التشغيلية. كما يرتبط هذا الهدف مع الهدف الثامن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتوفير العمل اللائق، والهدف العاشر الحد من انعدام المساواة.

النتيجة: انتقال الفقراء من دائرة التهميش والاعتمادية إلى الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية.

- بناء برنامج وطني للتشغيل يكون عماده وزارات العمل التنمية الاجتماعية والاقتصاد والنقابات العمالية، بهدف تعزيز التنسيق التشاركية بين الأطراف المختلفة.
- سياسات تربط برنامج التشغيل الحالي مع برامج التدريب المهني في كلا القطاعين العام والخاص، لتطوير رؤية الانتقال من التشغيل المؤقت للتشغيل المستدام، وذلك ضمن فرص عمل أكثر إنتاجية في بيئة عمل لائقة، تضمن مستوى مهاراتي ومعرفي يتناسب مع احتياجات سوق العمل.
- تفعيل المبادرات التشغيلية الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن القطاع غير الرسمي، ضمن سياسات تشجيعية وتحفيزية تساهم في خلق فرص عبر البرنامج الوطني المقترح للتشغيل.
- التركيز على تنمية البرامج التشغيلية الزراعية المستدامة بشتى أنواعها، وضمان مضاعفة إنتاجيتها، وابتكار برامج غير تقليدية في هذا القطاع، ولا سيما تلك المرتبطة بالقطاع غير الرسمي الإنتاجي.
- تبني سياسات اقتصادية اجتماعية محابية للفقراء والمهمشين من خلال الاعفاءات الضريبية على حد معين للدخل خاصة اصحاب المشاريع الصغيرة.
- تبني سياسات اقتصادية اجتماعية محورها الانتقال من الاقتصاد الريعي الربحي إلى منظومة سياسات اقتصادية إنتاجية زراعية وصناعية وخدمائية، تعتمد بالأساس على الموارد والأيدي العاملة المحلية، من خلال تأمين منظومة حماية اجتماعية شاملة تضمن العيش بكرامة للفئات المختلفة، وتحميهم من آفة الفقر والبطالة، مما يتطلب من الحكومة التحلل من التبعية الاقتصادية للاحتلال بكافة الأشكال الضريبية والجمركية والنقدية.
- سياسات لبناء المشاريع التعاونية الصغرى للفئات الأكثر ضعفا، كبناء عناقيد مشاريعية للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب ضمن قطاعات زراعية وحرفية ومهنية وصناعات تحويلية صغرى ترتبط بالزراعة بشكل أساسي، ويمكن تنفيذ ذلك عبر برنامج التمكين الاقتصادي.

إنتهى